أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض دراسة ميدانية

محمد كميخ العتيبي
جامعة الملك سعود - قسم الدراسات الاجتماعية

مقدمة

الخصوبة من أهم العوامل الرئيسية في نمو السكان. ولكن معدلات الخصوبة تختلف من مجتمع إلى آخر، كما أنها تختلف من فئة إلى فئة بالنسبة للمجتمع الواحد، وتختلف من أسرة إلى أخرى في الفئة نفسها، وتتأثر معدلات الخصوبة للأسرة بعوامل متعددة منها المستوى الاقتصادي للأسرة، المستوى التعليمي، والمستوى الوظيفي، وكذلك نمط الحياة السائد وهل هو حضري أم ريفي. كما أنها تتأثر بالقيم الاجتماعية في المجتمع وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في معدلات الخصوبة سلباً أو إيجاباً.

ومن المعروف أن معدلات الخصوبة في دول العالم الثالث أكبر بكثير منها في دول العالم الصناعي. حيث إن الدول الصناعية قد مرت بفترة ارتفاع الوفيات والمواليد، ثم بفترة بقاء معدلات المواليد مرتفعة وانخفاض معدلات الوفيات، ثم إلى الوضع الأكثر شيوعاً بين هذه الدول وهو انخفاض نسبة الوفيات وكذلك انخفاض نسبة المواليد. وقد وصل الأمر في بعض هذه الدول أن انخفض معدل المواليد إلى أقل من معدل الوفيات في بعض الفترات، وهذا ما حصل لفرنسا في حوالي بداية هذا القرن. ويطلق على النظرية التي تصف التغيرات المذكورة اسم نظرية التحول الديموجرافي. وإذا نظرنا إلى دول العالم الثالث فإن الأغلب منها الآن يعيش في فترة ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات مما أدى إلى نمو سكاني كبير في هذه

الدول. وفي المملكة العربية السعودية لم يكن هناك دراسات تتناول معدلات المواليد والعوامل التي تؤثر فيها. لذا فإن هذه الدراسة هي محاولة لدراسة عدد الأولاد في الأسرة في المملكة العربية السعودية مركزةً على تأثير بعض من العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاختلاف في عدد الأولاد في الأسرة. وسوف تركز هذه الدراسة على مدينة الرياض كنموذج حي لقياس تأثير بعض من العوامل الاجتماعية التي أظهرت الدراسات أن لها تأثيراً على معدلات الخصوبة في كثير من الدول وخصوصاً دول العالم المتقدم صناعياً.

لذا فإن دراسة عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض سوف تكون هي موضوع هذه الدراسة.

نبذة عن المجتمع السعودي: إن المجتمع السعودي قبل توحيد هذه البلاد كان معظمه إما بادية رُحلاً أو ريفيين يعيشون على الزراعة المحدودة في قرى متبعثرة في المنطقة. أما نصيب الحضر من السكان فكان محدوداً جداً. ولكن بعد اكتشاف النفط واستخراجه بكميات تجارية في بداية الأربعينيات من هذا القرن أخذت المدن تنمو بسبب الهجرة الداخلية من البادية والريف إلى مناطق النفط وبعد ذلك إلى المدن الرئيسة الأخرى مثل الرياض ومدن المنطقة الغربية وخصوصاً مكة والمدينة وجدة.

ولكن مع الارتفاع الحاد والمفاجيء لأسعار النفط في بداية السبعينيات أدى بدوره إلى هجرة داخلية وخارجية كبيرة وسريعة إلى المدن الكبيرة. وقد سببت الهجرة آنفة الذكر بشقيها إلى اختناقات كبيرة في المدن وخصوصاً فيما يتعلق بالخدمات مثل السكن والطرق ومرافق الخدمات الأخرى. ومن ضمن ما قامت الدولة به من أجل فك الاختناقات هو إعطاء قروض طويلة الأجل للمواطنين لبناء مساكن. هذه القروض ليست بدون فائدة فحسب بل إنّ من يقوم بالتسديد في الوقت المحدد أو قبل ذلك يحصل على تخفيض ما بين 20-30٪ من أصل المبلغ. إن عمر الطفرة الاقتصادية التي تعيشها المنطقة وما صاحبها من تحول من البادية والريف إلى المدينة قصير بحيث إن سمح بالتحولات المادية إلا أنه غير كاف من أجل إحداث التغير في الجوانب غير المادية للثقافة.

لذا فإن المجتمع السعودي ما زال يعيش في ظل القيم العائلية والقبلية التي ترى أن في كثرة الأولاد قيمة اجتماعية دينية اقتصادية.

هدف الدراسة

تدل الدراسات الديموقرافية التي تهتم بمعدلات الخصوبة على أن التنمية

الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى انخفاض نسبة المواليد في دول العالم المتقدم صناعياً. كما بينت بعض الدراسات التي أجريت في عدد من دول العالم الثالث أن التنمية لها تأثير في التقليل من معدلات المواليد في بعض من تلك الدول مثال ذلك بعض من الدراسات التي أجريت في مصر والكويت والأردن وغيرها من دول العالم الثالث. لذا فإن من أهم أهداف هذا البحث سبر مدى استجابة عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل عوامل الدخل والتعليم وتأثير وجود والدي الزوج على قيد الحياة وكذلك مكان إقامتهما على عدد الأولاد في الأسرة في هذه المدينة. كذلك مكان ميلاد ومكان نشأة رب الأسرة هل هي بيئة حضرية أم ريفية أم بدوية.

وسوف تتم مناقشة هذه الأهداف من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أولاً: هل للمكانة الاجتماعية والاقتصادية تأثير في عدد الأولاد في الأسرة؟

ثانياً: هل لعمر رب الأسرة وأعمار أبنائه تأثير في عدد الأولاد في الأسرة؟

ثالثاً: أ - هل لطول الاقامة التي قضاها رب الأسرة في مدينة الرياض تأثير في عدد الأولاد في الأسرة؟ ب - هل لتعدد الزوجات تأثير في عدد الأولاد في الأسرة؟ جـ - هل للزيادة النوعية لأولاد رب الأسرة تأثير في عدد الأولاد بصفة عامة في الأسرة؟

رابعاً: هل هناك فروق في عدد الأولاد عند تصنيف المبحوثين تبعاً لكل من الموطن الأصلي، ومكان الميلاد ومكان النشأة ونوعية السكن وملكيته وكذلك وجود والديهم أو أي منهما على قيد الحياة ومكان إقامتهما؟

خامساً: ما علاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة مع عدد الأولاد؟

أهمية الدراسة

إنه من الأهمية بمكان معرفة حجم سكان كل دولة من الدول وكذلك كل إقليم أو مدينة، كما أن فهم معدلات الخصوبة واتجاهاتها من أهم المرتكزات التي تعول عليها الدول في التخطيط لمستقبلها. كما أن فهم حجم الأسرة وعدد الأفراد فيها له دور في إعداد برامج التنمية من أجل تخطيط سليم.

وبالنظر إلى هذه الدراسة فإنها حول عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض. وهذه المدينة تشهد نمواً مطرداً وسريعاً منذ منتصف القرن العشرين الميلادي، قلما يكون له مثيل في دول العالم قاطبة. حيث خطت هذه المدينة شأنها شأن مدن المملكة الأخرى في مجال العمران والتزايد السكاني ما لم تخطه في عدة قرون

مضت. ولا شك فإن معرفة عدد الأولاد في الأسرة في هذه المدينة سوف يكون له أثر إيجابي لمزيد من التخطيط السليم لها على شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

المنهج

إن معدل المواليد العام عادة يدرس على أساس عدد الأطفال الذين تنجبهم الأم في فترة الانجاب. ولكن يتعذر على الباحث الرجل دراسة العنصر النسائي في مجتمع مثل مجتمع المملكة العربية السعودية. وعند محاولة اللجوء إلى العنصر النسائي لكي يقوم بدراسة العنصر النسائي الآخر فإن ذلك ليس بالأمر السهل من ناحية. لأن الرجل الذي يقوم بالبحث ليس بمقدوره الحصول على نساء من أقاربه للقيام بالبحث، كما أنه إذا توافر شيء من ذلك لبعض من الباحثين فإنه لا يخلو من بعض المخاطر البحثية لأن المجتمعات النامية لا تنظر إلى البحوث والدراسات الاجتماعية نظرة جدية. وفي ظل هذه القيود فإن هذه الدراسة ركزت على عدد الأطفال في الأسرة بالنسبة للأب لأنه - كما أسلفنا - ليس بالإمكان أخذ معلومات عن هذه المتغيرات من النساء.

وقد استخدمت في هذه الدراسة عينة عشوائية من أرباب الأسر في مدينة الرياض حيث استخدمت طريقة العينة العشوائية المنتظمة. وقد استخدمت عدادات الكهرباء كأساس لاختيار وحدات الدراسة (أرباب الأسر). وقد تم اختيار عداد كهرباء واحد من كل 655 عداداً بطريقة منتظمة بعد أن تم اختيار أول واحد عشوائياً. وبعد استكمال العينة المطلوبة من العدادات حسب هذه الطريقة المنتظمة، تم القيام بعمليتين الأولى هي فرز العدادات التي تعود إلى البيوت التي تستخدم للسكن واستبعاد تلك التي تستخدم لأغراض أخرى أو تكون مهملة. أما العملية الثانية فهي فرز أرباب الأسر التي تستفيد من العدادات السكنية إلى فئتين: سعوديين وغير سعوديين، حيث تمت دراسة السعوديين فقط. وقد استخدمت عدادات الكهرباء كأساس للوصول إلى وحدات الدراسة (أرباب الأسر) لأن الكهرباء في مدينة الرياض تكاد تكون شاملة لجميع المنازل وخصوصاً في تلك الفترة لأن خدمات الشركة تغطي كل المدينة ما عدا المناطق الحديثة جداً والتي منازلها في طور البناء، هذه المنازل غير مسكونة بالطبع هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه ليس هناك بديل لإمكان أخذ العينة عشوائياً من مدينة مثل مدينة الرياض بسهولة نظراً لعدم ترقيم المنازل التي هي من أفضل الطرق بالنسبة لأخذ عينة عشوائية. كما أن

إمكانيات الباحث لا تمكنه من ترقيم منازل مدينة كبيرة الحجم مثل مدينة الرياض. وقد جمعت المادة من الميدان بطريقة المقابلة الشخصية خلال الفترة من 13/11/1986 إلى 7/6/1987. واشتملت صحيفة المقابلة على أسئلة عن عمر رب الأسرة ومكان ميلاده ومكان نشأته والمنطقة التي ينتمي إليها. وتاريخ انتقاله إلى مدينة الرياض كذلك عمر أكبر أبناء رب الأسرة وعمر أكبر ابن أو ابنة يعيشان خارج منزل والدهما. هذا بالإضافة إلى المستوى التعليمي لرب الأسرة ومهنته ومهنة والده الحالية ومهنة والده عندما كان عمره عشرين عاماً من أجل التأكد إذا كان الحراك الاجتماعي له تأثير على اتجاه الخصوبة في الأسرة، كما شملت البيانات نوعية السكن وملكيته ومدى وجود والدي رب الأسرة على قيد الحياة أو أحدهما من عدمه. بالإضافة إلى مكان إقامتهما، هذا بالإضافة للمعلومات الأولية الأخرى.

وقد استخدمت ثلاثة أساليب إحصائية لتحليل البيانات البحثية وهي:

أولاً: معاملات الارتباط البسيط (ارتباط بيرسون) لتحديد العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة الكمية وهي المكانة الاجتماعية الاقتصادية، عمر رب الأسرة وأعمار أكبر أبنائه، ومدة المعيشة في مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء وعدد البنات وبين عدد الأولاد في الأسرة.

ثانياً: تحليل التباين (اختبار ف) لتحديد واختبار الفروق في عدد الأولاد عند تصنيف المبحوثين تبعاً لفئات كل من المتغيرات المستقلة النوعية الآتية:

أ - الموطن الأصلي ومكان الميلاد ومكان النشأة لرب الأسرة.

ب - نوعية المسكن وملكيته.

جـ - مدى وجود والدي رب الأسرة أو أي منهما على قيد الحياة بالاضافة إلى مكان إقامتهما.

ثالثاً: الانحدار الخطي المتعدد لتحديد مساهمة المتغيرات المستقلة التي لها علاقة بعدد الأولاد على المستوى الثنائي مجتمعة في تفسير التباين في عدد الأولاد كما يشير إليها معامل التحديد بالإضافة إلى معرفة مساهمة كل متغير على حدة بعد استبعاد تأثير المتغيرات الأخرى الداخلة في التحليل كما يعبر عنها بمعامل الانحدار الجزئي. وأخيراً التعرف على أهم المتغيرات المستقلة التي تفيد في تفسير التباين في عدد الأولاد وترتيبها حسب قوة تأثيرها اعتماداً على قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري.

الدراسات السابقة

إن الدراسات في مجال تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة العربية والأسرة السعودية شحيحة. وليس من الميسور العثور على مثل هذه الدراسات ولكن سوف نتطرق إلى ما يقع تحت أيدينا من هذه الدراسات بقدر الإمكان.

بالنسبة إلى اختلاف نسبة المواليد بين سكان الحضر والريف فإن نسبة المواليد تزيد في الريف عنها في الحضر. ففي دراسة مقارنة بين نسبة المواليد بين سكان الحضر وسكان الريف وبين السكان البيض في الولايات المتحدة الأمريكية للأعوام 1910 .1920 .1950، وجد أن نسبة المواليد هي 2.8 و 2.0 و 1.7 على التوالي بالنسبة إلى سكان الحضر بينما نسبة المواليد لمن يشغل مِهَناً مشابهة من سكان الريف هي 4.3 و2.9 و 3.0 على التوالي. وبالنسبة إلى وظائف المديرين والمهنيين والملاك فإن نسبة المواليد في الحضر لنفس الفترة هي 3.3 و 2.1 و 1.9 على التوالي. أما بالنسبة إلى سكان الريف فإن النسبة لنفس الفترة هي 4.8 و 3.4 و 2.7 على التوالي (Peterson, 1971: 499). كذلك وجد العطار في دراسة للخصوبة في مصر أن متوسط عدد الأولاد هو 4,3 للمتزوجات بمهنيين وفنيين، أما أولئك المتزوجات بفلاحين وعمال نقل فإن متوسط عدد الأولاد لكلتا الفئتين هو 4.6، 5.0 على التوالي. (El- Attar, 1973: 324)، كما أنه في دراسة قام بها رزق في مصر بعد تثبيت فترة الزواج وجد أن معدل الأولاد للزوج الذي يعيش في الحضر ولا يحمل مؤهلاً دراسياً هو 4.45، والذي يحمل شهادة ابتدائية 4.71، والذي يحمل متوسطاً وثانوياً 3.95، ولكن الذي يحمل مؤهلاً جامعياً فإن معدل الأولاد لديه هو 2.78. أما بالنسبة للزوجات فإن عدد الأولاد هو 4.51 بالنسبة للزوجة التي لا تحمل أي مؤهل دراسي، وتأخذ النسبة في التناقص حيث تصل إلى 2.39 بالنسبة للزوجات اللاتي لديهن 6 سنوات تعليم أو أكثر. أما بالنسبة للزوجات اللائي يقطن الريف فإن النسبة تتراوح من 4.13 للزوجات اللاتي ليس لديهن أي مؤهل دراسي إلى 3.76 بالنسبة للائي لديهن من 4 إلى 5 سنوات من التعليم (Peterson, 1971: 607). وفي الدراستين اللتين قام بهما الثاقب عام 1970 الأولى بعنوان «حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية»، والثانية بعنوان «موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها». توصل في الدراسة الأولى إلى أن اتجاه الأسرة بصفة عامة هو نحو عائلة ذات حجم كبير. ففي مقارنة بين عامي 1965 و 1970 زادت نسبة الأسر التي تتكون من ستة أفراد أو أكثر من (66.4٪) في عام 1965

إلى (70.2٪) في عام 1970. ولكنه في الوقت نفسه توصل إلى أن هناك نواة لتغيير معاكس عندما ربط حجم الأسرة بالمستوى التعليمي للأب. ففي عام 1965 وجد أن (67.4٪) من الجامعيين لديهم أسرة تتكون من 6 أفراد أو أكثر، بينما في عام 1970 انخفضت هذه النسبة إلى (56.9٪) لهذه الفئة. وبذلك يرى أن عامل التعليم له دور في تقليل عدد الأولاد في الأسرة. (الثاقب، 1976 أ: 83). كما أنه في الدراسة الثانية وجد أيضاً أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وحجم العائلة. فقد أظهرت الدراسة أن الأميين الذين تمت مقابلتهم ويفضلون أسرة مكونة من 8 أشخاص أو أكثر يكونون (68٪) من الأميين بينما من يفضل مثل هذا الحجم ممن لديهم تعليم جامعي هم (16٪) (الثاقب، 1976 ب: 137)، كذلك وجد أن هناك علاقة عكسية بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبين حجم العائلة. فقد قام بتصنيف العينة إلى أربع فئات اجتماعية واقتصادية هي: الفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا، والفئة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة الدنيا، والفئة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة العليا، وأخيراً الفئة الاجتماعية الاقتصادية العليا. وقد أوضحت دراسته أن الفئة الاجتماعية الاقتصادية العليا تفضل عائلة أصغر من الفئة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة الدنيا والفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا، حيث إن نسبة من يفضل أسرة مكونة من 8 أفراد أو أكثر هي [16٪] و [54٪] و [45٪] على التوالي (الثاقب، 1976 ب: 145).

وفي دراسة للمجتمع المصري قام بها حلمي تادرس على عينة من ثلاثة مجتمعات مختلفة هي: (أ) مجتمعات ريفية مستحدثة في قطاع شمال غرب الدلتا، (ب) مجتمعات ريفية تقليدية في محافظة المنوفية، (ج) عينة من مجتمع القاهرة. وجد أن [69.7٪] من سكان المجتمعات الريفية المستحدثة يفضلون ما بين 3-5 أطفال، أما [23.4٪] من هذه المجتمعات فيفضلون 6 أطفال فأكثر، وفقط 6.4٪ منهم يفضلون طفلين فقط.

أما بالنسبة للمجتمع الريفي التقليدي والمجتمع الحضري فإن الغالبية يفضلون ما بين 2 - 4 أطفال وبنسبة[93.5٪] و [95.6٪] على التوالي.

كما وجد أن العلاقة لكل من مستوى الدخل ومستوى التعليم تكون عكسية مع عدد الأولاد. فكلما ارتفع مستوى الدخل أو التعليم قل عدد الأولاد المرغوب في انجابهم. وأن من يشغلون وظائف كتابية ولديهم تأمين وينتمون إلى أسر نووية يفضلون عدد أولاد أقل. أما أولئك الذين يعملون في الزراعة فإنهم يرون زيادة عدد الأطفال كمصدر للدخل والاحترام، كما أنهم يساعدون والديهم في العمل

الزراعي بالإضافة إلى أنهم مصدر للأمان وحماية لوالديهم في مراحل العمر المتأخرة. (Tadros, 1984: 30-31).

وعند مقارنة هذه المجتمعات ببعضها بالنسبة إلى عدد الأطفال الموجودين فعلاً وجد أن المجتمعات الحضرية تتميز بقلة الأطفال مقارنة بالمجتمعات الريفية المستحدثة. فقد وجد أن (44.7٪) من أسر المجتمعات الحضرية لديهم عدد أطفال أقل مقارنة بـ (21.7٪) من أسر المجتمعات الريفية المستحدثة الذين لديهم هذا العدد الأقل من الأطفال. وعلى عكس ذلك وجد أن نسبة الذين لديهم عدد أطفال أكثر من أسر المجتمعات الحضرية هو (17.4) مقارنة بـ (38.2٪) من أسر المجتمعات القروية المستحدثة الذين لديهم ذلك العدد الأكثر من الأطفال. (Tadros, 1984: 43).

وفي دراسة الخصوبة البشرية في الأردن ومحدداتها الاجتماعية والاقتصادية والفيزيولوجية. اتضح أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للزوجين ومعدلات الخصوبة. حيث كان معاملا الارتباط - 0.327 و -0.399 للزوج والزوجة على التوالي، وهما دالان إحصائيا عند مستوى المعنوية 0,05. كما دلت الدراسة أنه كلما ارتفع المستوى المهني والوظيفي للأب اتجه معدل الإنجاب إلى الانخفاض. ومن جهة أخرى كان تأثير الإقامة لا يعني أن هناك فروقاً جوهرية في معدل الانجاب أن يسكن في الريف أو الحضر. (نور، 1986 :216-217).

وفي دراسة قام بها ماجد الحاج لمدينة (شفا عمرو) تناولت أساليب الحياة العائلية وعلاقتها بالتبدلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على 120 عائلة، تم اختيارهم عشوائياً حيث تمت مقابلة كل من الزوج والزوجة. توصل الباحث إلى أن معظم أفراد عينته يفضلون ما بين 3 - 4 أطفال في الأسرة. ووجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كان هناك ميل إلى قلة عدد الأولاد في الأسرة. (AL- HAj, 1987: 138-139).

وقد قام أبو صبحة بدراسة حول أنماط الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها على عينة عشوائية اختيرت من المدن الأردنية. فقد طبق دراسته الميدانية خلال عامي 1985 .1986 . وقد قام بقياس أثر بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مستوى الخصوبة. حيث درس أثر مستوى التعليم لكل من الأب والأم وكذلك مهنة كل منهما ودخل الأسرة على معدل الأولاد في الأسرة. واتضح من دراسته تلك أن الانجاب يبدأ في سن مبكرة. فقد وجد أن معدل المواليد للأزواج الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة هو 1.9، أما بالنسبة للزوجات للعمر نفسه فكان المعدل هو

1.7. ووجد أن معدل الخصوبة في فئة السن ما بين 45-49 لكل من الأب والأم هي 7.7 و 7.9 على التوالي (أبو صبحة، 1989 :137). كما أنه قام باستعمال نموذج خط الانحدار المتدرج وتوصل إلى النتائج الآتية:

أ - هناك علاقة سلبية بين الخصوبة والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم حيث كان معدل الخصوبة لدى فئة الأميين من الآباء والأمهات مرتفعة وكلما زاد المستوى التعليمي لكل منهما قل معدل الخصوبة.

ب - وجد أن هناك علاقة سلبية بين معدل الخصوبة والمهنة، فالأب والأم اللذان بدون عمل أو يعملان في الزراعة تكون معدلات الخصوبة لديهما عالية. أما الآباء والأمهات الذين يعملون موظفين فإن معدلات الخصوبة لديهم تكون قليلة.

جـ - أما فيما يتعلق بمعدل الخصوبة ومستوى دخل الأسرة فإن الوضع مختلف. فقد وجد أنه في البداية كلما قل دخل الأسرة كان معدل الخصوبة أعلى، حتى يصل إلى مستوى معين حدده بـ 400 دينار أردني، بعد ذلك ترجع العلاقة بين مستوى الدخل ومعدل الخصوبة موجبة. (أبو صبحة، 1989 155:149).

وفي دراسة اعتمدت على المنهج الانثروبولوجي أجريت على المرأة في الريف والحضر في مصر وجد أن المتعلمات في الحضر والريف ينجبن ما بين 2-4 أطفال، كما أن الاتجاه في تلك الأسر هو التركيز على الكيف وليس الكم7. ويخلص الباحثون إلى أن الاعتناء بتعليم الأطفال وتربيتهم هي محط أنظار هؤلاء المتعلمات. «ويعني ذلك أن التعليم قد خلق لدى المتعلمات وأزواجهن المتعلمين اتجاهاً عاماً نحو تقييم السلوك الانجابي في ضوء الكيف وليس في ضوء الكم ، فالشيء المهم ليس عدد الأطفال وإنما نوعية هؤلاء الأطفال» (شكري وآخرون، 1988 :377). ولم تكشف الدراسة أن هناك فروقاً مرتبطة بالتعليم بين الريف والحضر ولكن تأثير القيم وقوتها في الريف كان له دور أكثر من الحضر، حيث إن المرأة المتعلمة في الريف يمارس عليها ضغوط من أقارب الزوج لكي تنجب أكثر من الحضر الذي تكون الأسرة النووية به تأخذ شكلاً أوضح. وبالنسبة إلى غير المتعلمات فإن الدراسة أوضحت أن نسبة 54 في المائة من النساء الريفيات غير المتعلمات أنجبن ما بين 5-10 أطفال. وكذلك فإن نسبة كبيرة من غير المتعلمات في الحضر، حوالي 46 في المائة أنجبت كل منهن ما بين 5-10 أطفال. وكشفت الدراسة أن للأب دوراً شبه نهائي في قرار تحديد النسل من عدمه، وخصوصاً في الأسر التي يكون تعليم الزوجة فيها متدنياً.

وبالنظر إلى الطبقة الاجتماعية فقد وجدت الدراسة أن هناك ارتباطاً بين عدد

الأطفال في الريف والطبقة الاجتماعية حيث أوضحت الدراسة أن 55 في المائة من أسر الطبقة الدنيا أنجبن ما بين 5-7 أطفال. أما أسر الطبقة الوسطى فإن 56 في المائة منهن أنجبن ما بين 2-4 أطفال، أما الباقون ونسبتهم 44 في المائة فقد أنجبن ما بين 5-7 أطفال. ولم توضح الدراسة أن نمط حياة الحضر يختلف عن الريف اختلافات جوهرية فيما يتعلق بعلاقة الطبقة بعدد الأولاد في الأسر الحضرية. حيث إن الدراسة بصفة عامة أبرزت أن هناك علاقة عكسية بين الطبقة وعدد الأولاد سواء في الريف أو الحضر، إلا أن هذه العلاقة العكسية وإن كانت غير قوية جداً حسب تفسير الباحثين تؤكد أن هناك عاملاً وسيطاً يلعب دوراً غير مباشر في العلاقة العكسية بين الطبقة الاجتماعية وعدد الأولاد وهذا العامل الوسيط هو عامل التعليم. وعندما توصل الباحثون من خلال الأخذ في الحسبان تساوي درجة التعليم عند الطبقات الاجتماعية فإن السلوك الانجابي يكون متشابها. وتؤكد الدراسة أن الأزواج يفضلون عدد أطفال أكثر من الزوجات اللائي يأتي دورهن ثانوياً مما يؤكد أن القرار بعدد الأولاد هو قرار الرجل أكثر منه قرار المرأة. (شكري وآخرون، 1988 :378- 381).

وأجرى ڤلاسوف دراسة تتبعية لقرية هندية في مقاطعة ساتارا في الهند ما بين عامي 1975 و 1987، ووجد أن النساء اللائي لم يستعملن تحديد النسل في كلتا المرحلتين لديهن بنات أكثر. لذا فإنهن يستمررن في الانجاب في أمل الحصول على أولاد ذكور. أما اللائي لديهن أولاد ذكور فإنهن غالباً يوقفن الانجاب عند أو قبل الحصول على العدد الذي يفضلنه من الأولاد عموماً، كما وجد أن من قام بإيقاف النسل من هؤلاء النسوة يكون لديهن في الغالب أولاد ذكور أكثر مما حددنه عند سؤالهن في البداية عن العدد المفضل من الذكور وكذلك لديهن عدد بنات أقل. كما وجد أن عامل التعليم له دور في الإقلال من عدد الأولاد في الأسرة فقد وجد أن المتعلمات أكثر رغبة في تحديد عدد الأولاد حتى لو لم يحصلن على عدد الأولاد الذكور الذين يرغبن في إنجابهم من غير المتعلمات (Vlassoff, 1991: 205-212). وفيما يتعلق بدراسة تأثير العلاقات العائلية على حجم الأسرة فهناك دراسة أجريت على مجتمع تامانج في نيبال عام 1992 وذلك من أجل قياس ثلاثة متغيرات وتأثيرها على عدد الأولاد في الأسرة، وهذه المتغيرات هي عمل الفرد خارج الأنشطة التي تمارسها الأسرة كوحدة واحدة، أي أن يعمل الفرد خارج نطاق الأسرة من أجل الحصول على عائد نقدي، والثاني هو السكن بعيداً عن الأسرة وكذلك بعيداً عن الأقارب، أما المتغير الثالث فهو عامل الترويح الذي يمارسه الفرد خارج محيط

الأسرة مثل الذهاب إلى أماكن الترفيه العامة. وقد أوضحت هذه الدراسة أن هذه العوامل الثلاثة لها تأثير على تحديد حجم الأسرة في ذلك المجتمع. حيث وجد أن الأسرة التي فيها الزوج يعمل خارج نطاق العائلة ويسكن بعيداً عنها ويتمتع بالذهاب إلى أماكن الترفيه العامة بعيداً عن جو الأسرة الممتدة، له دور كبير في اتخاذ قرار تحديد النسل في أسرته النووية. كما أن الزوجات اللائي خضعن لمثل هذه المتغيرات قبل الزواج واللائي أعمارهن ما بين 35-44 يشاطرن الرجال في اتخاذ مثل هذا القرار، أما الزوجات الشابات اللاتي أعمارهن ما بين 25-34 فإن حماسهن لتحديد النسل أقل (Axinn, 1992: 517- 518).

كذلك فإن هناك دراسة تمت على عينة من 747 عائلة ريفية في جمهورية رواندا، اعتمد فيها على معلومات ثانوية استخلصت من البحث الوطني الذي أجري على البلاد عام 1988. وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين حجم الأرض الزراعية وعدد الأولاد في الأسرة. وقد أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الأرض الزراعية وعدد الأولاد في الأسرة، فكلما زاد حجم الأرض الزراعية زاد عدد الأولاد. ولكن اتضح من الدراسة أن الرغبة في كثرة الأولاد ليس من أجل مساعدة والديهم في فلاحة الأرض بقدر ما هو رغبة في كثرتهم ما دامت الأسرة تستطيع إعالتهم. كذلك فإن الدراسة بينت أن عدد الأولاد لدى الأسر التي تملك جميع الأرض التي تقوم بزراعتها، أكثر من عدد الأولاد بالنسبة للأسر التي لا تملك جميع أو بعض الأرض التي تقوم بزراعتها. (Clay & Jahnson, 1993: 504).

الاطار النظري

يرى (كالدول) أن التحول إلى اقتصاد عالمي يحتم معه تحولا إلى مجتمع عالمي. كما أن التغيرات الاجتماعية المصاحبة لذلك مثل انتشار التعليم بدورها تؤثر في التغير الاقتصادي وتعجل به. كما وأن تغيرات سكانية مصاحبة لذلك التحول سوف تحدث على كل المستويات ابتداء بالأسرة ووصولاً إلى المجتمع الإنساني الكبير (Caldwell, 1982: 324).

فهو يربط بين التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي وتأثير كل منهما في الآخر. ويؤكد أن عامل التعليم من أهم العوامل التي تحدث التغير بما في ذلك التغيرات السكانية.

إن العامل الاقتصادي له دور في التأثير في عدد الأولاد في الأسرة. ولكن

هناك تأثيرات أخرى هي أيضاً تؤثر في ذلك العامل الاقتصادي. وهذه التأثيرات تتمثل في نمط الانتاج السائد في المجتمع ونمو الفردية. فالمجتمعات الزراعية حتى إن كان من بين أعضائها من يملك ثروات طائلة إلا أن الأولاد ينظر إليهم في تلك المجتمعات كقيمة اجتماعية بالإضافة إلى كونهم قيمة اقتصادية.

لذلك فإن التحول من الانتاج العائلي التقليدي الذي يعتمد بصورة أساسية على الزراعة إلى الانتاج الرأسمالي يعد من أهم المحركات الأساسية نحو التغيرات السكانية. فقد كانت الأسرة منتجة ومستهلكة في الوقت نفسه، ووجود عدد أكبر من الأولاد له عدة مميزات. فالأولاد يعتبرون قيمة اقتصادية وكذلك قيمة اجتماعية بالإضافة إلى كونهم أماناً في سن الشيخوخة لوالديهم في المجتمعات التي تسود فيها القيم الثقافية التقليدية. أما مع غزو الانتاج الرأسمالي الذي يشهده العالم فإن الانتاج قد تحول من إنتاج تقليدي زراعي تسيطر عليه الأسرة أو العائلة إلى إنتاج رأسمالي ليس للأسرة عليه من سلطان. وأصبح الفرد يحصل على مقومات حياته من انخراطه في مصادر الانتاج الرأسمالي المختلفة التي تلبي متطلباته الحياتية. من هنا نمت الفردية وضعفت سطوة قيم العائلة التقليدية. لذلك فإن زحف الانتاج الرأسمالي وفوائده النقدية أخذ يطغى على الانتاج التقليدي وقيمه الثقافية المرتبطة التي تعطي لكبير الأسرة أو الأب سلطة اتخاذ القرار في الأسرة. وتبعاً لذلك أصبح هناك تحرر من تلك القيم العائلية التي تعطى للألاد قيمة إقتصادية واجتماعية، وبذلك أصبح من السهل على الأجيال اللاحقة التي أخذت في الانسلاخ عن وسائل الانتاج التقليدية أن تتخذ قراراً فيما يخص حجم العائلة الذي ترغبه بعيداً عن القيم التقليدية (Caldwell, 1982: 324-325).

إن نظرية تدفق الثروة تؤكد أن هناك ميلاً إلى إنجاب أولاد أكثر إذا كان ينتج عن ذلك مردود اقتصادي، أما إذا أصبح إنجاب أولاد أكثر يشكل عبئاً اقتصادياً فإن الاتجاه نحو إنجاب أولاد أكثر يقل. وهذه النظرية تعد من محددات الخصوبة. وذلك من منظورين: أحدهما يؤكد أن معدلات الخصوبة سوف يقل عندما لا يكون إنجاب عدد أكبر من الأولاد ذا عائد اقتصادي، أما المنظور الآخر فهو عندما يكون هناك تحول من نمط الانتاج التقليدي إلى الإنتاج الرأسمالي شريطة أن يصحب ذلك تحول في القيم التقليدية السائدة (Caldwell, 1982: 349-350). ففي دول العالم الثالث مازال الاتجاه نحو إنجاب أولاد أكثر وهذا بسبب العائد الاقتصادي الذي يحصل عليه الآباء من الأبناء. وهذا الاتجاه موجود لدى المشتغلين بالتجارة ولدى الفلاحين على حد سواء. إلا أن المشتغلين بالتجارة يهتمون أكثر بتعليم أولادهم من أجل تهيئتهم

للدخول في الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع. ولكن طبقة الصفوة الحديثة في دول العالم الثالث لا تزال معدلات الإنجاب فيها عالية تبعاً لاستمرارية القيم العائلية التي لا يزال مستمراً معها تدفق الثروة من الأبناء إلى الآباء. ولكن هذه الفئة هي الفئة التي سوف يحدث فيها التغير وسوف تكون هي النواة التي يحدث فيها تحديد عدد المواليد (Caldwell, 1982: 367).

إن التعليم من أهم المعاول التي تحدث التغير في المجتمعات. ففي معظم الدراسات التي أجريت وجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي قل الإنجاب. كما أن عامل التعليم يؤثر في معدلات الخصوبة بصفة مستقلة ومباشرة عن العوامل الاجتماعية الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه من السهل قياسه مقارنة بالعوامل الاجتماعية الأخرى. لذلك فإن مستوى (التعليم) من عوامل التحضر في المجتمعات وله علاقة مباشرة بالأنساق الاجتماعية والاقتصادية (Campbell, 1983: 78; Caldwell, 1982: 310; Smith, 1989: 172). لقد استعرض (كالدول) تاريخ التعليم في بعض من دول غرب أوربا ووجد أن انتشار التعليم في تلك الدول قد صاحبه تحول في عدد الأولاد في الأسرة كما أنه يرى أن تأثير التعليم على معدلات الخصوبة يحدث من خلال خمسة أوجه هي:

أ - إن التعليم يقلل من عمل الأولاد سواء داخل المنزل أو خارجه.

ب - كذلك فإن الأولاد بدلا من أن يكونوا منتجين لوالديهم فإنهم يصبحون بانخراطهم في التعلم مكلفين مادياً.

جـ - كذلك فإن نظام التعليم يجعل الطفل عبئاً على الأسرة والمجتمع على حد سواء، فإعداد الأولاد يعده المجتمع من أولويات واجبات الأسرة لأنه عماد المستقبل بالنسبة للمجتمع الذي تكون الأسرة أحد أعضائه.

د - كذلك فإن التعليم يعجل بالتغير الاجتماعي والثقافي ويعمل على خلق ثقافات جديدة تحل بدورها محل الثقافات التقليدية في المجتمع.

هـ - وأخيراً فإن مجتمعات الدول النامية في الوقت الحاضر تتبع نظاماً تعليمياً يحمل في طياته دعاية لتعليم القيم الغربية بما فيها الدعوة إلى خفض معدلات الخصوبة. (Caldwell, 1982: 303-305).

أما المهنة فلها تأثير على عدد الأولاد الذين تنجبهم الأسرة. فالأسرة الريفية التي تمارس الزراعة تتميز دائماً بعدد أولاد أكثر من الأسرة الحضرية التي تمارس غالباً مهناً غير زراعية. وكلما كانت المهنة أكثر تخصصاً كان عدد الأولاد

أقل. فمثلاً أصحاب المهن العالية يكون لديهم أولاد أقل من أصحاب المهن العادية (Caldwell, 1982: 301; Campbell, 1983: 76).

ولعل من أهم العناصر التي يجب على دارس عدد الأولاد في الأسرة في المجتمعات العربية والخليجية بصفة خاصة أخذها في الاعتبار عند القيام بمثل هذه الدراسات هو أن هناك تدفق ثروة من الآباء إلى الأبناء، وكذلك يوجد تغير في نمط الإنتاج وخصوصاً بعد تدفق البترول في منطقة الخليج، ولكن الثقافة التقليدية ما زالت سائدة في هذه المجتمعات. فمجتمع المملكة العربية السعودية مجتمع نام غمرته الثروة بسبب تدفق البترول بكميات كبيرة في فترة قصيرة، ونما تبعاً لذلك فيه التقدم المادي بصورة كبيرة، ولكن لم يمض وقت كاف من أجل إحداث تغير موازٍ في الجانب الاجتماعي في هذا المجتمع. وسوف نتبين من التحليل الاحصائي الذي سوف تتم مناقشته لاحقاً أي العوامل الاجتماعية والاقتصادية له دور في التقليل من عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض وفقاً للتساؤلات التي تم طرحها في مقدمة هذا البحث.

نتائج الدراسة

سوف نستعرض فيمايلي النتائج التي تم التوصل إليها نتيجة التحليل الاحصائي للبيانات. وسوف نعرض أولاً للعلاقات الارتباطية الثنائية بين كل من المتغيرات المستقلة الكمية وبين عدد الأولاد. ثم نستعرض تحليل التباين في عدد الأولاد تبعاً لبعض المتغيرات المستقلة النوعية. وأخيراً سوف نتطرق لمحددات عدد الأولاد في الأسرة بناءً على تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

العلاقات الثنائية بين المتغيرات المستقلة وعدد الأولاد:

يعرض هذا الجزء النتائج المتحصل عليها بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل من المتغيرات المستقلة على حدة وبين عدد الأولاد، وينقسم العرض إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة.

ثانياً: تأثير عمر رب الأسرة وأعمار أكبر أبنائه على عدد الأولاد في الأسرة.

ثالثاً: تأثير مدة المعيشة في مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء في البيت وعدد البنات في البيت على عدد الأولاد في الأسرة.

أولاً: تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة: من المعروف أن تشكل المجتمع السعودي كمجتمع موحد لم يأخذ مكانه إلا في وقت قريب. كما أن بروز المدن الكبيرة في هذا المجتمع أكثر حداثة من تكوين المجتمع نفسه، ومع ذلك فإن المجتمع السعودي أخذ في التحول السريع من حياة البادية والقرية اللتين كانتا تميزانه في منتصف القرن الرابع عشر الهجري إلى حياة المدينة، والذي ظهر بشكل أوضح خلال العشرين سنة الأخيرة عندما زاد دخل البلاد بصورة مفاجئة وكبيرة لم يشهد له مثيل من قبل. إلا أن دارسي علم الاجتماع يشكون أن هذه النقلة المادية سوف يصحبها نقلة اجتماعية ثقافية بصورة مماثلة. وذلك لصعوبة استجابة الثقافة المعنوية للتغيير بالصورة نفسها التي تتغير بها الثقافة المادية.

تقاس المكانة الاقتصادية الاجتماعية عادة بثلاثة أبعاد رئيسة هي المستوى التعليمي والدخل والمهنة. وقد استخدمت هذه الأبعاد الثلاثة كأساس لقياس المكانة الاقتصادية الاجتماعية في هذه الدراسة. فاستخدمت ثلاثة مؤشرات لقياس المستوى التعليمي هي: المستوى التعليمي لرب الأسرة والمستوى التعليمي لأكبر الأبناء، والمستوى التعليمي لأكبر البنات. واستخدم مؤشر واحد لقياس الدخل هو الدخل الشهري لرب الأسرة. واستخدمت ثلاثة مؤشرات لقياس المهنة هي: مهنة رب الأسرة، ومهنة والد رب الأسرة، ومهنة والد رب الأسرة السابقة، وهكذا يكون لدينا سبعة مؤشرات لقياس المكانة الاقتصادية الاجتماعية. ويعرض جدول (1) معاملات الارتباط بين مؤشرات المكانة الاقتصادية الاجتماعية وعدد الأولاد. فعندما ننظر إلى معامل ارتباط المستوى التعليمي لرب الأسرة بعدد الأولاد في الأسرة نجد أنه يساوي 0.46 وهو دال احصائياً على مستوى 0.05، وهذا يعني أنه كلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة قل عدد الأولاد. وهذا يتوافق مع الاتجاه العام الذي يرى أنه في معظم المجتمعات كلما ارتفع التعليم لدى الوالدين كان هناك اتجاه لقلة عدد الأولاد. ولكن لا يغيب عن الذهن أن هذه العلاقة القوية ربما لا تعطينا الدليل الكافي لتأثير عامل التعليم على التقليل من عدد الأولاد بهذه الدرجة الكبيرة. ولكي نستطيع أن نقف على حقيقة تأثير المستوى التعليمي لرب الأسرة على عدد الأولاد فإننا سوف نقوم بتحليل الانحدار الاحصائي في آخر هذا البحث حتى نستطيع أن نحدد مستوى تأثير المستوى التعليمي لرب الأسرة على عدد الأولاد بدقة بعد ضبط المتغيرات الأخرى.

جدول رقم (1)
تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة

نوع المكانة الاجتماعية والاقتصادية	حجم العينة	اتجاه ودرجة الارتباط	درجة المعنوية
المستوى التعليمي لرب الأسرة	223	.46-	معنوي مستوى 01.
المستوى التعليمي لأكبر أبناء الأسرة الذكور والذي يعيش خارج منزل الأسرة	26	.13	غير معنوي
المستوى التعليمي لأكبر بنات الأسرة والتي تعيش خارج منزل الأسرة	49	.09	غير معنوي
مستوى دخل رب الأسرة	228	.07	غير معنوي
المستوى الوظيفي لرب الأسرة	234	.14-	معنوي مستوى 05.
مهنة والد رب الأسرة الحالية	234	.19-	معنوي مستوى 01.
مهنة والد رب الأسرة السابقة	234	.18-	معنوي مستوى 01.

وتبلغ معاملات الارتباط بين كل من المستوى التعليمي لأكبر ابن والمستوى التعليمي لأكبر بنت وبين عدد الأولاد 0.13 و 0.09 على التوالي، وكلاهما غير دال إحصائياً، وهذا يعني أن المستوى التعليمي لأكبر الأبناء سواء كان ذكراً أو أنثى ليس له أي تأثير في عدد أولاد رب الأسرة. ويبلغ معامل الارتباط بين مستوى الدخل لرب الأسرة وعدد الأولاد 07,. وهو غير دال احصائياً. وهذا يعني أنه ليس هناك ارتباط بين الدخل وعدد الأولاد في الأسرة. ولعل هذا راجع إلى سيطرة القيم الاجتماعية القديمة على المجتمع السعودي والتي ترى أنه كلما كثر أولاد المرء زادت مكانته الاجتماعية. كما أن البعض ما زال يعتقد أن زيادة الأولاد يزيد في الأمان في سن الشيخوخة للوالدين. كما أن كثرة الأولاد يعد عاملاً اقتصادياً مساعداً وبتفحص علاقة المستوى الوظيفي لرب الأسرة وكذلك وظيفة والد رب الأسرة وأيضاً مستوى وظيفة والد رب الأسرة عندما كان عمر رب الأسرة عشرين سنة بعدد الأولاد في الأسرة، نجد أن هناك علاقة، ولكن هذه العلاقة ليست قوية. ولكن في جميع الحالات الثلاث فإن كل هذه العلاقات ذات دلالة إحصائية، وتبلغ

معاملات الارتباط بين كل من المستوى الوظيفي لرب الأسرة، ومهنة والد رب الأسرة الحالية ومهنة والد رب الأسرة السابقة وبين عدد الأولاد -14, و -19, و -18,. على الترتيب وجميعها دالة احصائياً، ويعني ذلك أن عدد الأولاد يميل إلى التناقص كلما ارتفع المستوى المهني.

ولعل التفسير لتلك الدلالة هو أن من يشغل وظائف عالية يكون لديه مستوى تعليم عال، كما أن والديهم يحتمل أن لهم أيضاً مستوى تعليمياً ووظيفياً عالياً، مما يدل على أن طريقة حياتهم الاجتماعية قد أخذت في التغير والاستقلال عن القيم الاجتماعية التقليدية المسيطرة. لذلك نستطيع القول إن المستوى الوظيفي المقترن بمستوى تعليمي له تأثير سلبي على عدد الأولاد في الأسرة، فكلما ارتفع المستوى الوظيفي للمواطن في مدينة الرياض كان هناك اتجاه للتقليل من عدد الأولاد في الأسرة. وتشير البيانات المعروضة مجتمعة إلى أن هناك علاقة عكسية بين المكانة الاقتصادية الاجتماعية مقيسة على أساس المستوى التعليمي أو المهنة وبين عدد الأولاد. إلا أنه ليست هناك علاقة بين البعد الاقتصادي متمثلاً في الدخل وبين عدد الأولاد، وبصفة عامة فإن النتائج تتفق مع الدراسات السابقة في مجال الخصوبة البشرية.

ثانياً: تأثير عمر رب الأسرة وأعمار أكبر أبنائه على عدد الأولاد في الأسرة:

يعرض جدول (2) معاملات الارتباط بين عمر رب الأسرة وعمر أكبر طفل في الأسرة وعمر أكبر ابن وعمر أكبر بنت وبين عدد الأولاد. وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة طردية، فكلما كان رب الأسرة كبيراً في السن كان هناك اتجاه إلى كثرة الأولاد في الأسرة حيث إن معامل الارتباط هو 0.68 وهو دال احصائياً بمستوى 0.01 ، وفي الوقت نفسه كلما كان عمر أكبر الأولاد لرب الأسرة كبيراً كان هناك عدد أولاد أكثر في الأسرة حيث إن معامل الارتباط هو 0.72 ، كما أن الدلالة الاحصائية كبيرة جداً 01,. وفي الوقت نفسه فإن هناك علاقة طردية كبيرة بين عمر أكبر الأولاد الذين يعيشون خارج منزل الأسرة وعدد الأولاد في الأسرة حيث إن معامل الارتباط كبير وهو 0.59 وهو دال إحصائياً بمستوى 0.01 ، وأخيراً يبلغ معامل الارتباط بين عمر أكبر بنت وعدد الأولاد 0.27 وهو دال احصائياً بمستوى 0.05 . ولعل السبب في انخفاض درجة معامل الارتباط عنه بالنسبة لعمر أكبر ابن هو أن البنات يتزوجن في سن أصغر من سن الأبناء الذكور وهو ينعكس على عدد الأولاد في الأسرة جدول رقم (2).

ولعل أهم ما تعنيه العلاقة بين أعمار كل من رب الأسرة وأبنائه وعدد الأولاد في الأسرة هو أن الأسرة في مدينة الرياض بصفة عامة لا تتجه نحو تحديد الأسرة في الوقت الحاضر. بل إن الاتجاه السائد هو إطلاق عملية الانجاب وعدم الحد منها. كما أنه إذا كان هناك شيء من التفكير أو العمل على تنظيم الأسرة فإنه ما زال في المراحل البدائية التي لم تظهر بشكل واضح في حجم الأسرة في هذه المدينة بشكل عام. وتأكيداً لما تمت مناقشته أعلاه بالنسبة إلى ازدياد عدد الأولاد كلما كبر عمر رب الأسرة فقد تم عمل تحليل جماعي Cohort Analysis. كما تم تقسيم أعمار أرباب الأسر إلى فئات عمرية هي:

أقل من 30, 30-39, 40-49, 50-59, 60 فما فوق، وكان متوسط عدد الأولاد لكل فئة هو 2.03, 3.87, 6.63, 7.48, 8.63 على التوالي. وهذا يدل على أنه كلما كان عمر رب الأسرة كبيراً كان هناك عدد أولاد أكثر.

جدول رقم (2)
تأثير عمر رب الأسرة وأعمار أبنائه على عدد الأولاد في الأسرة
أعمار أفراد الأسرة

أعمار أفراد الأسرة	حجم العينة	اتجاه ودرجة الارتباط	درجة المعنوية
عمر رب الأسرة	233	.68	معنوي مستوى .01
عمر أكبر طفل في الأسرة	234	.72	معنوي مستوى .01
عمر أكبر ابن ذكر يعيش خارج المنزل	28	.59	معنوي مستوى .01
عمر أكبر بنت تعيش خارج المنزل	50	.27	معنوي مستوى .05

ثالثاً: تأثير مدة المعيشة في مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء في البيت وعدد البنات في البيت على عدد الأولاد: يعرض جدول (3) معاملات الارتباط بين كل من مدة المعيشة في الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء وعدد البنات وبين عدد الأولاد. يتضح أن هناك علاقة طردية بين تاريخ انتقال المهاجر إلى مدينة الرياض وعدد الأولاد في الأسرة، فكلما كان انتقال رب الأسرة متقدماً في تاريخه كان هناك اتجاه إلى كثرة الأولاد. ولعل ذلك بسبب أن من كان تاريخ انتقاله متقدماً كان عمره أكبر خصوصاً إذا عرفنا أن الشباب هم أكثر انتقالاً وأكثر هجرة. ويبلغ معامل الارتباط بين عدد الزوجات وعدد الأولاد 40. وهو دال احصائياً على

مستوى 0.01 ، وهذا يعني ازدياد عدد الأولاد بزيادة عدد الزوجات، فكلما كان هناك أكثر من زوجة واحدة لدى رب الأسرة كان هناك اتجاه إلى كثرة الانجاب. وذلك لأنه قد يكون الهدف من وجود أكثر من زوجة لدى البعض هو للزيادة من عدد الأولاد لما لذلك من قيم اجتماعية واقتصادية لدى الكثير من هذا المجتمع،

كما أنه يتضح أنه كلما كثر عدد الأولاد من أي من الجنسين الذكور والاناث كان هناك ارتفاع في عدد الأولاد في الأسرة وهذا يفسر نفسه مقدما ولا يحتاج إلى تعليق اللهم إنه يمكن القول انه كلما كثر عدد الاناث في الأسرة كان هناك إكثار من الإنجاب أملاً في الحصول على أولاد ذكور. وكلما كان هناك عدد أولاد ذكور كان الاتجاه إلى الانجاب للحصول على المزيد من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يكون محببا أن يكون في الأسرة التي جميع نسلها ذكور أن يكون هناك بنت أو بنتان. وإذا استمر الإنجاب في اتجاه الذكور فإنه في نفس الاتجاه المحبب. وهنا تجدر الاشارة إلى أن كثرة البنات في الأسرة السعودية غير محببة بالقدر الذي يكون بالنسبة لكثرة الأولاد الذكور. وبإعادة النظر في الجدول رقم (3) مرة ثانية يتضح أن جميع معاملات الارتباط بالنسبة للمتغيرات التي تمت مناقشتها فيه عالية، كما أنها ذات دلالات إحصائية عالية جداً أيضاً. وهذا ربما يعني أن إنجاب الأولاد في مجتمع البحث يسير بتلقائية ويكتسب قوة دفع خصوصاً أن كثرة الانجاب ما زالت أمراً مرغوباً لدى مجتمع البحث.

جدول رقم (3)
تأثير تاريخ انتقال رب الأسرة إلى مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأبناء على عدد الأولاد في الأسرة

تاريخ الانتقال وعدد الزوجات وعدد الأولاد في البيت	حجم العينة	اتجاه ودرجة	درجة المعنوية الارتباط
تاريخ انتقال رب الأسرة إلى مدينة الرياض	234	.39	معنوي مستوى .01
عدد الزوجات	232	.40	معنوي مستوى .01
عدد الأبناء الذكور في البيت	211	.67	معنوي مستوى .01
عدد البنات في البيت	203	.61	معنوي مستوى .01

تباين عدد الأولاد تبعاً لفئات المتغيرات المستقلة:

نناقش هنا التباين في عدد الأولاد تبعاً لبعض المتغيرات المستقلة التي تم قياسها على المستوى الاسمي أو الرتبي وينقسم العرض في هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً للموطن الأصلي لرب الأسرة ومكان ميلاده ومكان نشأته (مؤشرات لنوع البيئة).

ثانياً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لنوعية السكن وملكيته (مؤشرات للمكانة الاقتصادية الاجتماعية).

ثالثاً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لمدى وجود والدي رب الأسرة أو أي منهما على قيد الحياة وكذلك مكان إقامتهم (مؤشرات للامتداد العائلي).

أولاً: تحليل تباين متوسطات عدد الأولاد في الأسرة تبعاً للموطن الأصلي لرب الأسرة ومكان ميلاده ونشأته: لقد بدأنا بتصنيف المبحوثين تبعاً للموطن الأصلي إلى ثلاث فئات تبعاً لحجم المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه رب الأسرة سواء كان مدينة كبيرة، أو مدينة صغيرة، أو قرية أو بادية. وقد اتضح أن هناك اختلافات في متوسطات عدد الأولاد في كل فئة ولكنها غير ذات دلالة إحصائية. وبالرجوع إلى جدول رقم (4) يتضح أن متوسط عدد الأولاد في الأسرة من المدن الكبيرة هو 4.55 وبالنسبة لمن هم من مدن صغيرة هو 5.71، والذين هم من البادية والقرى هو 5.39، وهذه الاختلافات وإن أشارت إلى أن الأسر التي من أصل حضري تنجب في المتوسط عدداً من الأطفال أقل من الأسر التي تأتي من مدن صغيرة أو قرى أو بادية، إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية، الأمر الذي ينبغي معه استنتاج أن الموطن الأصلي ليس له تأثير على عدد الأولاد.

وعند تحليل التباين بالنسبة لمتوسط عدد الأولاد في الأسرة على أساس مكان الميلاد نجد أن هناك اختلافات على أساس مكان ميلاد رب الأسرة. فنجد أن متوسط عدد الأولاد لمن ولدوا في مدينة الرياض أو في مدينة كبيرة غير مدينة الرياض هو 4.41 و 4.07 على التوالي، بينما يبلغ متوسط عدد الأولاد لمن هم مولودون في مدينة متوسطة أو قرية أو بادية 5.94 و 5.64 و 5.75 على التوالي. وتبلغ قيمة ف المحسوبة لاختبار الفروق بين المتوسطات المذكورة 2.37 وهي دالة احصائياً

بمستوى 0.05. وهذا يعني اختلاف عدد الأولاد باختلاف نوعية مكان الميلاد، والاتجاه العام هو تناقص عدد الأولاد كلما زاد حجم المجتمع المحلي الذي ولد فيه رب الأسرة. كما يتضح أن الفروق تنحصر أساساً بين الذين ولدوا في المدن الكبرى من جهة والذين ولدوا في المدن الصغرى والقرى والبادية من جهة أخرى.

جدول رقم (4)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب الموطن الأصلي لرب الأسرة

الموطن الأصلي	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
مدينة كبيرة	31	4.55	1.66	غير معنوي
مدينة صغيرة	117	5.71		
أخرى (بادية + قرية)	80	5.39		

وبالرجوع إلى الجدول رقم (5) نجد أن الفوارق بين متوسط عدد الأولاد في الأسرة بالنسبة لأولئك الذين ولدوا في مدن صغيرة أو قرية أو بادية محدودة جداً. وذلك لأن طبيعة الحياة ما زالت متشابهة، والارتباط العائلي الثقافي تقريباً واحد. فنجد أن أبناء البادية كثيراً ما يستقرون في القرى أو الهجر أو يتوجهون إلى المدن الصغيرة أو الكبيرة، كما أن تلك المدن المتوسطة والصغيرة كانت إلى عهد قريب قرى. ولكن الطفرة الاقتصادية وفترة الجفاف التي سبقت تلك الطفرة أدت إلى النزوح إلى تلك المدن من البادية والقرى مما جعل تلك المدن تنمو بشكل سريع، ولكن الطابع الثقافي والاجتماعي والقيم الاجتماعية لم تتغير بشكل ملحوظ.

ونظراً لأن بعضاً من سكان مدينة الرياض قد ولدوا خارجها ولكنهم قد انتقلوا في سن مبكرة إليها ونشأوا بها فقد تم تحليل تباين متوسطات عدد الأولاد لتلك الأسر على أساس مكان النشأة. ومن الجدول (6) يتضح أن متوسط عدد الأولاد لمن نشأوا في مدينة كبيرة هو 4.90 ولمن نشأوا في مدينة صغيرة أو متوسطة هو 5.76، أما الذين نشأوا في أماكن أخرى مثل القرى والبادية ونحوه فإن متوسط عدد الأولاد هو 5.89. ورغم أن هناك بعضاً من الفروق في المتوسطات إلا أنها غير معنوية إحصائياً. هذا يعني أن هناك اقتراباً بين ثقافة المجتمع السعودي في نظرته إلى تحديد الأسرة رغم وجود بعض من البوادر التي توحي بأن هناك بعضاً من الأسر

التي لديها توجه لتحديد حجم الأسرة وخصوصاً سكان المدن الكبيرة إلا أن ذلك لم يكن بشكل كبير.

جدول رقم (5)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب مكان الميلاد لرب الأسرة

مكان الميلاد	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
مدينة الرياض	44	4.41	2.37	معنوي بمستوى 0.05
المدن غير مدينة الرياض	14	4.07		
مدينة متوسطة	95	5.94		
قرية	61	5.64		
بادية	16	5.75		
خارج المملكة	3	7.66		

جدول رقم (6)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب مكان النشأة لرب الأسرة

مكان النشأة لرب الأسرة	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
مدينة كبيرة	89	4.90	2.39	غير معنوي
مدينة صغيرة	74	5.76		
نشأة في قرية أو بادية أو أي مكان آخر	70	5.89		

ثانياً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لنوعية السكن وملكيته:

إن السكن من أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لها تأثير في حجم الأسرة فهناك فرق بين أسرة تتكون من عشرة أفراد تسكن في منزل من غرفتين فقط، وأخرى تسكن في منزل من عشر غرف مثلاً. هذا إذا أخذنا في الحسبان أن طفل اليوم يختلف عن طفل الأمس، ففي وقتنا الحاضر كل فرد له خصوصيته. فهو يحتاج إلى أن يضع ملابسه وأغراضه في محل خاص به وكذلك يحتاج إلى وقت يراجع

دروسه فيه. فمن تهيأت له هذه الظروف في مكان خاص به يختلف عن شخص آخر لم يكن له نصيب من ذلك. ناهيك بوسائل الترفيه التي يعج بها المنزل من تلفزيون وفيديو وحاسب شخصي للأطفال ونحوه.

لذا فإنه سوف تتم مناقشة تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لنوعية السكن للأسرة، وبالرجوع إلى الجدول رقم (7) يتضح أن متوسط عدد الأولاد بالنسبة لمن يسكنون في فيلا هو 6.26. أما الذين يسكنون في شقق فإن متوسط عدد الأولاد هو 3.30. ومن يسكنون في بيوت شعبية هو 5.54. وهذا التباين ذو دلالة إحصائية على مستوى 0.01، وقد يكون هذا التباين عائداً إلى أن من يسكنون فلل هم ذوو العوائل الكبيرة التي يكون عدد الأولاد فيها كبيراً وأكثر احتمالا بأنهم كبار السن والذين وصل عدد الأولاد لديهم أكبر عدد ممكن. وقد يكون بين هؤلاء من لديه أكثر من زوجة فهو يسكن إحدى الزوجتين الدور العلوي والأخرى الدور السفلي وهكذا. أما بالنسبة لمن يقطن الشقق فهم غالباً من الشباب المتزوجين حديثاً وما زال عدد الأولاد قليلاً في أسرهم أو أنهم ممن يشكلون باكورة من يأخذ بنظام تحديد الأسرة، ويكون عدد أولادهم قليلاً بالإضافة إلى أن هذه الفئة يصعب عليها من الناحية المادية الحصول على فيلا.

جدول رقم (7)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب
نوعية سكن الأسرة

نوعية السكن	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
فيلا	149	6.26	21.29	معنوي بمستوى 0.01
شقة	57	3.30		
بيت شعبي	28	5.54		

وبالنسبة لمن يسكنون في بيوت شعبية فإن متوسط عدد الأولاد لديهم يأخذ مكاناً وسطاً كما يتضح من الجدول نفسه. وقد تم حساب متوسط الأعمار حسب نوعية السكن. ووجد أن متوسط أعمار من يسكنون الفلل هو 42.70، ومتوسط أعمار من يسكنون الشقق هو 33.57، وأخيراً متوسط أعمار من يسكنون بيوت شعبية هو 42.46. وبالنسبة إلى تباين متوسط عدد الأولاد تبعاً لملكية السكن من عدمه فإن الجدول رقم (8) يوضح أن من يملك سكنه يكون متوسط عدد الأولاد

لديهم هو 6.31. أما أولئك الذين لا يملكون سكنهم فإن متوسط عدد الأولاد هو 3.74، فهناك فروق دالة إحصائياً على مستوى 0.01. مما تقدم يتضح أن هناك تبايناً كبيراً واضحاً بالنسبة لعدد الأولاد في الأسرة بالنسبة لنوعية السكن من ناحية وبالنسبة لملكية السكن من عدمه من ناحية أخرى. والاتجاه العام هو زيادة متوسط عدد الأولاد بزيادة المستوى الاقتصادي للأسرة كما يعكسه نوع السكن وملكيته.

جدول رقم (8)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب ملكية السكن

السكن مملوك أو غير ملك	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
يملك سكناً	156	6.31	39.94	معنوي بمستوى 0.01
لا يملك سكناً	78	3.74		

ثالثاً: تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لمدى وجود والدي رب الأسرة أو أي منهما على قيد الحياة وكذلك مكان إقامتهم: يعرض جدول (9) نتائج تحليل التباين في عدد الأولاد تبعاً لوجود والدي رب الأسرة على قيد الحياة. ونجد أن متوسط عدد الأولاد في الأسرة التي كلا والدي رب الأسرة فيها حي هو 3.85، أما متوسط عدد الأولاد في الأسرة التي تكون والدة رب الأسرة فقط على قيد الحياة فهو 5.58. وكذلك فإن متوسط عدد الأولاد في الأسرة التي يكون والد رب الأسرة فقط على قيد الحياة هو 5.00. كما أن متوسط عدد الأولاد في الأسرة التي كلا والدي رب الأسرة فيها قد توفي إلى رحمة الله فإنه 6.65. وهناك فروق معنوية بمستوى 0.01 بين هذه المتوسطات وربما كان ذلك راجعاً إلى ارتباط وجود الوالدين بعمر رب الأسرة. وهذا يبين بصورة واضحة أنه كلما كبر سن رب الأسرة زاد عدد الأولاد. ونستدل على كبر سن رب الأسرة أن أرباب الأسر صغار السن يكون والدوهم أحياء، وكبار السن هم الذين أحد والديهم أو كلاهما قد توفي إلى رحمة الله. وبإعادة النظر في الجدول نفسه نجد أن متوسط عدد الأولاد في الأسر التي والدة رب الأسرة فيها على قيد الحياة هو أكثر من متوسط عدد الأولاد في الأسر التي يكون فيها والد رب الأسرة فقط على قيد الحياة. وهذا يعزز أنه كلما كبر سن رب الأسرة كان هناك احتمال لكثرة الأولاد. وهذا يعزز الاتجاه السائد بين علماء

علم السكان أيضاً الذي يؤكد أن النساء يعمرن أكثر من الرجال هذا على افتراض أن الذين والدتهم على قيد الحياة من أرباب الأسر هم أكبر سناً من الذين آباؤهم فقط على قيد الحياة.

جدول رقم (9)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد حسب وجود والدي رب الأسرة (أو أي منهما) على قيد الحياة

الوالدان	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
كلا الوالدين على قيد الحياة	65	3.85	11.56	معنوي بمستوى 0.01
الوالدة فقط على قيد الحياة	53	5.58		
الوالد فقط على قيد الحياة	23	5.00		
كلاهما توفيا إلى رحمة الله	93	6.65		

وبالنسبة لعلاقة متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لمكان إقامة والدي رب الأسرة فإن الجدول رقم (10) يعطينا ملخصاً لها. ومنه نجد أن الأسر الممتدة يكون متوسط عدد الأولاد فيها هو 5.00 وهذا أعلى متوسط. ويليه متوسط عدد الأولاد في الأسر التي يسكن والدا رب الأسرة فيها في القرى والبادية وما شابه ذلك بمتوسط 4.72. ونجد أن متوسطي الفئتين متقاربان. وقد يعزى ذلك إلى أن القيم في الأسر الممتدة وكذلك في الأسر التي تقطن البادية والقرى هي متقاربة، وتؤكد على كثرة الأولاد في الأسرة أكثر من الأسر التي يقطن والدو أربابها في المدن الكبيرة والمدن الصغيرة حيث إن متوسطاتها 2.53 و 2.6 على التوالي. وهذه المتوسطات بينها فروق دالة احصائياً بمستوى 0.01.

محددات عدد الأولاد في الأسرة (تحليل الانحدار المتعدد):

بعد أن تمت مناقشة شدة واتجاه ارتباط بعض من المتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع وهو عدد الأولاد، وكذلك تحليل التباين لمتوسطات عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لبعض من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، تم حساب معاملة انحدار خطي متعدد لعدد الأولاد على عشرة متغيرات مستقلة ثبت أن لكل منها علاقة بعدد الأولاد على المستوى الثنائي وهي عمر رب الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، وعدد الزوجات، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، ووظيفة والد رب

الأسرة السابقة، ووظيفة والد رب الأسرة الحالية، ووظيفة رب الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، ومكان ميلاد رب الأسرة، وعمر أكبر الأولاد، ويعرض جدول (11) النتائج المتحصل عليها. وبإلقاء نظرة على الجدول رقم (11) الذي يعالج انحدار عدد الأولاد على مجموعة من المتغيرات المستقلة وعددها عشرة متغيرات، نجد أن معامل التحديد هو 0.66 وقيمة ف هي 40.7 وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.01. وهذا يعني أن هناك علاقة انحدار متعدد بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين عدد الأولاد. كما أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو ثلثي التباين في عدد الأولاد.

جدول رقم (10)
تحليل تباين متوسط عدد الأولاد في الأسرة حسب مكان إقامة والدي رب الأسرة

مكان إقامة الوالدين	العدد	المتوسط	قيمة ف	درجة المعنوية
يسكنان في نفس بيت رب الأسرة	7	5.0	5.51	معنوي بمستوى 0.01
يسكنان في مدينة كبيرة	19	2.53		
يسكنان في مدينة صغيرة	15	2.6		
يسكنان في القرى والبادية ونحوه	18	4.72		

وبالنظر إلى معاملات الانحدار الجزئي التي تبين الاسهام الفريد لكل متغير بعد ضبط المتغيرات الأخرى يتضح أن أربعة متغيرات مستقلة يساهم كل منها إسهاماً ذا دلالة احصائية. أول هذه المتغيرات هو عدد الزوجات الذي يوجد له تأثير كبير وإيجابي على عدد الأولاد في الأسرة. وثاني هذه المتغيرات تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض وله تأثير إيجابي على عدد الأولاد في الأسرة. فكلما كان تاريخ انتقال رب الأسرة سابقاً كان هناك عدد أولاد أكثر. وهذا قد يكون مرتبطاً بأسبقية الزواج. وثالث هذه المتغيرات هو عمر أكبر الأولاد في الأسرة. فكلما كان عمر أكبر الأولاد في الأسرة أكبر كان هناك عدد أولاد أكثر في الأسرة. فكل المتغيرات الثلاثة السابقة لا تدل على أن هناك اتجاهاً نحو تحديد عدد الأولاد في الأسرة

جدول رقم (11)
معادلات انحدار عدد الأولاد على مجموعة المتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	معامل الانحدار الجزئي للنموذج الكامل		معامل الانحدار الجزئي للنموذج المختزل	
	العادي	المعياري	العادي	المعياري
عمر رب الأسرة	.0255	.0895	--	--
مجموع الدخل الشهري للأسرة	.0108	.0328	--	--
عدد الزوجات	2.1158**	.2705	2.1387**	.2735
تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض	.1932*	.1129	.2228*	.1302
وظيفة والد رب الأسرة الحالية	.1305	.0600	--	--
وظيفة والد رب الأسرة السابقة	-.1183	-.0581	--	--
وظيفة رب الأسرة	.0857	.0149	--	--
المستوى التعليمي لرب الأسرة	-.0444	-.0752	-.0536*	-.0908
مكان ميلاد رب الأسرة	-.3465*	-.1286	-.3809*	-.1414
عمر أكبر أولاد رب الأسرة	.1788**	.5451	.2009**	.6123
القاطع	-.71	- -	.37	--
معامل التحديد R2		.66		.65
قيمة ف		40.7**		81.8**

* معنوي على مستوى 05.

** معنوي على مستوى 01.

السعودية. ورابع هذه المتغيرات مكان الميلاد لرب الأسرة، فكلما كان رب الأسرة مولوداً في الريف أو البادية نجد أن هناك اتجاهاً إلى كثرة الأولاد، ويقل كلما كان رب الأسرة مولوداً في مدينة. لعل ذلك يكون بادرة لتأثير التحضر على عدد المواليد وبداية التغير في القيم الاجتماعية المسيطرة في المجتمع السعودي. فمن المعروف أن العادات والقيم والمعايير المجتمعية تكون أقوى سطوة في المجتمعات التقليدية مثل البادية والقرية عنها في المدن. وبالنظر لمعاملات الانحدار الجزئي المعياري نجد أن المتغيرات المستقلة التي لها دلالة إحصائية - والتي سبقت الإشارة إليها - يكون عمر أكبر أولاد رب الأسرة هو أكثرها تأثيراً، ومعامل انحداره المعياري هو 0.5451 ويليه عدد الزوجات ومعامل انحداره المعياري 0.2705، ثم مكان ميلاد رب الأسرة

بمعامل انحدار معياري -0.1286، وأخيراً تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض بمعامل انحدار معياري 0.1129.

هذا وتم استعمال أسلوب Backword لحساب معادلة الانحدار النهائية لعدد الأولاد على المتغيرات المستقلة، فحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول في عمود النموذج المختزل. ويضم النموذج المختزل خمسة متغيرات لها تأثير على المتغير التابع ولكل منها دلالة إحصائية على الأقل على مستوى 0.05 وهي عدد الزوجات، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، مكان ميلاد رب الأسرة، عمر أكبر طفل في الأسرة ثم المستوى التعليمي لرب الأسرة. وبمناقشة تلك المتغيرات وهي ما يمثلها معامل الانحدار الجزئي للنموذج المختزل في الجدول نفسه، نجد أن معامل التحديد R2 هو 0.65 وقيمة ف 81.8 وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.01، كما نجد أن أربعة متغيرات هي تلك المتغيرات التي تمت مناقشتها آنفاً في النموذج الكامل ولكن هذه المتغيرات ظهرت بمعاملات انحدار أكبر إلى حد ما من معامل الانحدار في النموذج الكامل. هذا بالإضافة إلى بروز متغير مستقل جديد ذي دلالة إحصائية هو المستوى التعليمي لرب الأسرة حيث ظهر في النموذج المختزل بمعامل انحدار معياري قدره - 0.8090 . وهنا يبرز عامل التعليم كمتغير له تأثير على عدد الأولاد وهذا التأثير بالسلب، وبإعادة النظر في النموذجين نجد أن هناك عاملين لهما تأثير على عدد الأولاد بالسلب، وهذان المتغيران هما مكان الميلاد والمستوى التعليمي لذا فإن كلا العاملين وهما المستوى التعليمي ودرجة التحضر يؤثران على عدد الأولاد بالسالب ولهما دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 0.05. أما الثلاثة المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج المختزل وكذلك النموذج الكامل نجد أن لها تأثيراً إيجابياً على المتغير التابع (عدد الأولاد). حيث إنه كلما كان عدد الزوجات أكثر وكان تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض متقدماً كان عدد الأولاد في الأسرة أكثر، وكذلك كلما كان أكبر أولاد الأسرة كبيراً كان له تأثير على زيادة عدد الأولاد في الأسرة.

وهذا يؤكد أن الأسرة لا تتجه إلى تحديد النسل بصفة عامة في المجتمع السعودي، ولكن الاستثناء هو أن المستوى التعليمي ودرجة التحضر بدأت تتجه إلى العمل على الإقلال من عدد الأولاد. وهذا ما تم التوصل إليه بتحليل الانحدار للمتغيرات التي لها تأثير في عدد الأولاد.

وبالرجوع إلى الانحدار المعياري في النموذج المختزل نجد أن ترتيب المتغيرات المستقلة في هذا النموذج لم يتغير أيضاً عنه في النموذج الكامل بل إن جميع المتغيرات

آخذة نفس الترتيب من حيث أهمية الانحدار اللهم إنه ظهر لدينا متغير خامس وجديد في النموذج المختزل وهو عامل التعليم وبمعامل انحدار - 0.0908.

خاتمة

لقد تمت مناقشة عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية للتعرف على مدى تأثيرها على عدد الأولاد في الأسر السعودية على عينة اختيرت عشوائياً من سكان مدينة الرياض. وقد استخدم في تحليل ذلك عدد من الأساليب الاحصائية، حيث تم استعمال معاملات الارتباط وتحليل التباين بين المتوسطات. وأخيراً تم استعمال الانحدار المتعدد وما يتضمنه من معاملات الانحدار الجزئي بشقيه، معامل الانحدار الجزئي للنموذج الكامل ومعامل الانحدار الجزئي للنموذج المختزل. ويمكن إيجاز أهم النتائج المتحصل عليها في الآتي:

أولاً: لقد جرت دراسة تأثير المكانة الاجتماعية الاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة. وقد وجد أن هناك علاقة ارتباطية بين بعض من هذه العوامل وعدد الأولاد. ولكن هناك اختلاف بين شدة واتجاه العلاقة بالنسبة لتلك العوامل. لقد بين تحليل الارتباط أن هناك علاقة عكسية بين كل من المستوى التعليمي والوظيفي لرب الأسرة وكذلك مهنة والد رب الأسرة الحالية ومهنته السابقة وبين عدد الأولاد في الأسرة. وهذه الارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 على الأقل. أما بالنسبة للمستوى التعليمي لأكبر أبناء وبنات رب الأسرة الذين يعيشون خارج منزل رب الأسرة وكذلك مستوى دخل الأسرة فلم تظهر لها علاقة ذات دلالة إحصائية. أما المتغيرات المتعلقة بعمر رب الأسرة وعمر أكبر طفل في الأسرة وكذلك عمر أكبر ولد أو بنت يعيشان خارج منزل الأسرة أو أي منهما فإن جميع تلك المتغيرات لها ارتباطات موجبة ودالة إحصائياً على مستوى 0.05 على الأقل. كما أن هناك ارتباطات إيجابية بين كل من تاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض وعدد الزوجات وعدد الأولاد الذكور وعدد البنات في البيت وبين عدد الأولاد في الأسرة وجميعها دالة إحصائياً على مستوى 0.01.

ثانياً: جرى تحليل تباين متوسط عدد الأولاد تبعاً لبعض من المتغيرات وهي:

أ - المتغيرات المتعلقة بالبيئة مثل الموطن الأصلي لرب الأسرة ومكان ميلاده ومكان نشأته. حيث وجد أن التباين في متوسط عدد الأولاد تبعاً للموطن الأصلي لرب الأسرة ومكان نشأته غير دال إحصائياً.

أما بالنسبة للتباين في متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لمكان ميلاد رب الأسرة فهو دال إحصائياً على مستوى 0.05.

ب – المتغيرات المتعلقة بالمكانة الاجتماعية الاقتصادية مثل نوعية السكن وملكيته. فقد وجد أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية في عدد الأولاد تبعاً لنوعية السكن وتبعاً لملكية السكن.

جـ – المتغيرات المتعلقة بالامتداد العائلي مثل وجود الوالدين على قيد الحياة أو أي منهما من عدمه. فقد وجد أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية في متوسط عدد الأولاد في الأسرة تبعاً لوجود أو عدم وجود والدي رب الأسرة على قيد الحياة.

ثالثاً: وأخيراً جرى تحليل الانحدار من أجل الوصول إلى صورة أوضح لتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة. حيث تم حساب معادلة انحدار خطي متعدد لعدد الأولاد في الأسرة على عشرة متغيرات مستقلة ثبت أن لكل منها علاقة بعدد الأولاد على المستوى الثنائي. هذه المتغيرات هي، عمر رب الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، وعدد زوجات رب الأسرة، وتاريخ انتقال رب الأسرة إلى مدينة الرياض، ووظيفة والد رب الأسرة عندما كان عمر رب الأسرة عشرين عاماً، ووظيفة والد رب الأسرة الحالية، ووظيفة رب الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، ومكان ميلاد رب الأسرة، وأخيراً عمر أكبر أولاد رب الأسرة. وقد اتضح أن هناك علاقة انحدار متعدد بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين عدد الأولاد. وهذه المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو ثلثي التباين في عدد الأولاد حيث ظهر لدينا معامل التحديد وهو 0.66 وقيمة ف 40.7 وهي دالة إحصائياً على مستوى 0.01. وبالنظر إلى معامل الانحدار الجزئي والذي يبين الإسهام الفريد لكل متغير بعد ضبط المتغيرات الأخرى يتضح أن هناك أربعة متغيرات مستقلة يساهم كل منها إسهاماً ذا دلالة إحصائية. وهي عدد الزوجات، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، وعمر أكبر الأولاد في الأسرة ومكان ميلاد رب الأسرة.

وأخيراً تم استعمال أسلوب Backword لحساب معادلة الانحدار النهائية لعدد الأولاد على المتغيرات المستقلة وظهر لدينا خمسة متغيرات لها دلالات احصائية في معامل الانحدار الجزئي للنموذج المختزل. وهذه المتغيرات هي المتغيرات الأربعة التي تمت مناقشتها بالنسبة لمعامل الانحدار الجزئي للنموذج الكامل. أما المتغير المستقل الخامس فهو عامل التعليم الذي ظهر لدينا في هذا النموذج الجزئي المختزل. حيث اتضح أن عامل التعليم له تأثير بالسلب على عدد الأولاد في الأسرة.

بذلك يتضح أنه من بين المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الاحصائية عامل

مكان الميلاد وكذلك عامل التعليم فهما العاملان اللذان لهما تأثير بالسلب على عدد الأولاد في الأسرة بالنسبة لسكان مدينة الرياض. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى ذات الدلالات الاحصائية فإن تأثيرها أيجابي مما يدل على أنها تؤثر على عدد الأولاد بالزيادة وليس بالسلب، وبذلك فإن المتغيرات الخمسة آنفة الذكر مجتمعة تفسر أيضاً ما يقارب ثلثي التباين في عدد الأولاد. حيث ظهر لدينا معامل التحديد هو 0.65 وقيمة ف 81.8 وهي دالة احصائياً على مستوى المعنوية 0.01.

المراجع العربية

الحسن محمد نور

1986 «الخصوبة البشرية في الأردن ومحدداتها الاجتماعية والاقتصادية والفيزيولوجية»، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج 13، العدد 1، 191-226.

علياء شكري وآخرون

1988 المرأة في الريف والحضر: دراسة لحياتها في العمل والأسرة. دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية.

فهد ثاقب الثاقب

1976 أ «حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية» مجلة العلوم الاجتماعية السنة الرابعة، العدد الثاني: 81-90.

1976 ب «موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها» مجلة كلية الآداب والتربية، العدد 9 : 209-223.

كايد أبو صبحة

1989 «أنماط الخصوبة في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها» المجلة العربية للعلوم الانسانية، 7 (شتاء) :129-160.

المراجع الأجنبية

Al-Haj, Majid

1987 Social Change and Family Processes: Arab Communities in Shefar-AM. Westview press, Inc. Colorado U.S.A. Axinn, G. William

Axinn, G. William
1992 "Family Organization and Fertility Limitation in Nepal" Demography Vol. 29 no. 4: 503 - 521.
Caldwell, John c.
1982 Theory of Fertility Academic press Inc. London.
Campbell, Arthur A.
1983 Manual of Fertility Analysis Longman group Limited New York.
Clay, Daniel C. & Johnson, Nane E.
1993 "Size of farm or Size of Family: Which comes First?" Population studies. Vol. 46: 491 - 505.
El-Attar, M.E.
1973 "Differential Fertiliry in the Arab Republic of Egypt" Social Biology 20 (September): 323 - 334.
Peterson, W.
1971 Population the Macmillan Company NewYork.
Smith, H.L.
1989 "Integrating Theory and Reserach on the Institutional Determinants of Fertility" Demography, Vol. 26, No. 21, [May] 171 -184.
Tadros, Helmi R.
1984 "Social Security and the Family in Egypt". Cairo Papers in Social Science Vol. 7 No. I. March.
Vlassoff, Carol
1991 "Progress and Stagnation: Changes in Fertility and Women's Position in an Indian Village" Population Studies Vol. 46, 195 - 212.

استلام البحث ديسمبر 1992
اجازة البحث فبراير 1994

THE EFFECTS OF SOME SOCIO-ECONOMIC FACTORS ON THE NUMBER OF CHILDREN IN THE SAUDI FAMILY IN RIYADH CITY

Mohammed K. Al-Oteiby

This paper is a cross-sectional study of fertility in Riyadh the capital city of Saudi Arabia.

The main objective of this study is to measure the effects of some social factors on fertility .

The study found that there are three factors which have positive effects on the number of children in the family. These factors are: the date of migration to the city, the number of wives the head of family has, and the age of the oldest child.

Some other factors however, do not seem to have an impact on the number of children in the family.

These factors are: income, occupation, and the age of the head of family.

The only two factors which affect fertility negatively are birth place and level of education of the head of family. It was found that those who were born in the city have fewer children than those born in a town or a rural areas. As far as education is concerned, it has found that fertility varies inversely with the level of education.